

التقرير الاستراتيجي لمجموعة التفكير الاستراتيجي العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر

هذه الوثيقة حول علاقات الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، هي خلاصة لقاءات مشتركة ونقاشات امتدت على مدار عامين بين سياسيين ومثقفين ونشطاء من الجانبين. وهي لا تعكس بالضرورة رأي كل مشارك بشكل شخصي.

تم المشروع بالتعاون بين المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» ومجموعة أوكسفورد، وبدعم من وزارة الخارجية النرويجية ومكتب الممثلية النرويجية (٢٠١٥-٢٠١٧) وكونراد ادناور (٢٠١٦-٢٠١٧)



مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي
PALESTINE STRATEGY GROUP

تموز ٢٠١٧

الإخراج والطباعة:

مؤسسة  الأيام

رام الله - فلسطين - ص . ب : ١٩٨٧

هاتف : ٢ ٢٩٨٧٣٤١/٤ (٩٧٢) فاكس : ٢ ٢٩٨٧٣٤٢/٦ (٩٧٢)

www.al-ayyam.ps

E-mail: info@al-ayyam.ps

قائمة المحتويات

| | |
|----|--|
| ٦ | ملخص تنفيذي |
| ١٠ | التقرير : الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر- الواقع المأزوم |
| ١٦ | المشروع الفلسطيني والتحديات |
| ١٨ | منطلقات أولية للعمل المشترك |
| ١٨ | المشروع الوطني |
| ٢١ | المشروع السياسي |
| ٢٩ | سيناريوهات العلاقة بين الفلسطينيين على جانب الخط الأخضر |
| ٢٩ | السيناريو الأول: الوضع القائم المحسن |
| ٣١ | السيناريو الثاني: الانضمام إلى المؤسسات الوطنية الفلسطينية القائمة |
| ٣٤ | السيناريو الثالث: إقامة إطار جامع غير سياسي |
| ٤٢ | خاتمة |

ملخص تنفيذي

شكلت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ حالة بتر للشعب الفلسطيني الذي عاش في وطنه، حيث قطعت سيرورة تاريخية لبلورة هوية وطنية وسياسية جامعة للشعب الفلسطيني بحواضره المدنية والمدنية والريفية، جاءت عملية البتر السياسية والجغرافية، بفعل مشروع استيطاني استعماري حاول تجزئة الشعب الفلسطيني والقضاء على هويته الوطنية، ومشروع الوطني والسياسي، وفرض قطيعة بين أبناء الشعب الواحد داخل وطنهم، بين من بقوا في حدود دولة إسرائيل التي أقيمت على انقاض الحواضر وريف الشعب الفلسطيني، وبين باقي أجزائه في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات الفلسطيني.

وجاء الاحتلال لباقي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، ليعيد اللقاء بين أبناء وبنات الشعب الفلسطيني تحت النظام الإسرائيلي الكولونيالي، وإن اختلفت أدواته داخل الخط الأخضر عنها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وقد تعززت العلاقات بين المجموعتين الفلسطينيتين على كل المحاور، الثقافية، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأظهرت أحداث مفصلية عمق هذا الترابط لا سيما في انتفاضة الأقصى في تشرين الأول ٢٠٠٠. إذ إنه مع اندلاع الانتفاضة في الأراضي المحتلة هبّ فلسطينيو الداخل، وعلى مدار عدة أيام، كانت إسرائيل تواجه مظاهرات شعبية على جانبي الخط الأخضر، وتكرر الأمر في أحداث برافر وفي المظاهرات المساندة لإضراب الأسرى مؤخراً. مما يستدعي التفكير من جديد بخيارات استراتيجية جديدة أو تجديدية للوضع القائم.

يشكل الترابط الوطني على جانبي الخط الأخضر في ظل التمايز في المشاريع السياسية، أداة مهمة من أجل وضع مظلة جمعية موحدة تتيح التشبيك والتمكين والبناء، لكنها لا

تلغي الخصوصيات السياسية، وتسعى إلى تحويل المشاريع السياسية إلى مشاريع تكاملية، يقوم ضمنها كل جزء بتدعيم الجزء الآخر وإسناده في مطالبه سواء أكانت إنهاء الاحتلال في الأرض المحتلة عام ٦٧ أم العودة للاجئين أم المواطنة الكاملة وتحقيق المساواة الجمعية والفردية في الداخل.

يطرح التقرير الحالي سيناريوهات لعلاقات فلسطينية ممكنة بين المجموعات المختلفة، لكنه يركز على العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر التي شكلت محور النقاشات التي خاضتها مجموعة من السياسيين والمثقفين والنشطاء من جانبي الخط الأخضر على مدار عامين.

يرتكز التقرير على الفرضيات التالية:

- أولاً: التمييز بين الوطني وبين السياسي، وفي هذا الإطار يرى التقرير وجود مشروع وطني فلسطيني جامع تنضوي تحته كل بنات وأبناء الشعب الفلسطيني وهو مشروع مختلف عن المشاريع السياسية. يتمثل المشروع الوطني الفلسطيني الجامع في ثلاثة مرتكزات أساسية: وحدة الشعب الفلسطيني، الانتماء إلى الوطن الفلسطيني، والهوية الوطنية الفلسطينية في أبعادها التاريخية، الثقافية والسياسية. فهذه المرتكزات الثلاثة تمثل المنظومة الوطنية الجامعة لكل بنات وأبناء الشعب الفلسطيني بغض النظر عن السياقات التاريخية والسياسية التي تطورت فيها كل مجموعة، وتشكلت فيها مصالحها السياسية، ولكنها تجتمع على هذا المشروع، لا سيما وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.
- ثانياً: ضرورة النظر إلى المصالح والتصورات السياسية المتباينة للمجموعات الفلسطينية على أساس التكامل لا التناقض، ويعني هذا التعامل مع التباين كجزء من التطور والخصوصية المرتبطة بتاريخ ومسيرة الشعب الفلسطيني كما حدث مثلاً مع تطوير مشروع المواطنة والحقوق الجماعية للفلسطينيين داخل إسرائيل مقابل تطور فكرة الدولة في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ضمن هذا المنظور يتم التعامل مع التصورات السياسية المختلفة كتصورات ديناميكية متكاملة

تندرج في إطار المشروع الوطني الجامع، يمكن أن تثريه لا أن تضعفه، تعززه ولا تنقصه، تتكامل ولا تتضارب فيما بينها، وهذا التحدي الأساسي للمشروع الوطني الفلسطيني، حيث أن التقرير الحالي يهدف إلى طرح سيناريوهات تأخذ بعين الاعتبار المقولتين أعلاه.

من المهم الإشارة إلى أن الدعم والتشبيك والعمل المساند كان دائما موجودا، إذ إن منظمة التحرير من جهة وقيادات الداخل الحزبية عملت معا ونسقت وساندت بعضها بعضا منذ انطلاق الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، غير أن هذا التنسيق كان دائما خارج أي أطر استراتيجية شاملة ومؤسساتية جامعة، وكان خاضعا للموسمية والعمل الفردي والنوايا الحسنة في أغلبه، وهو ما أشار إليه المشاركون في النقاشات.

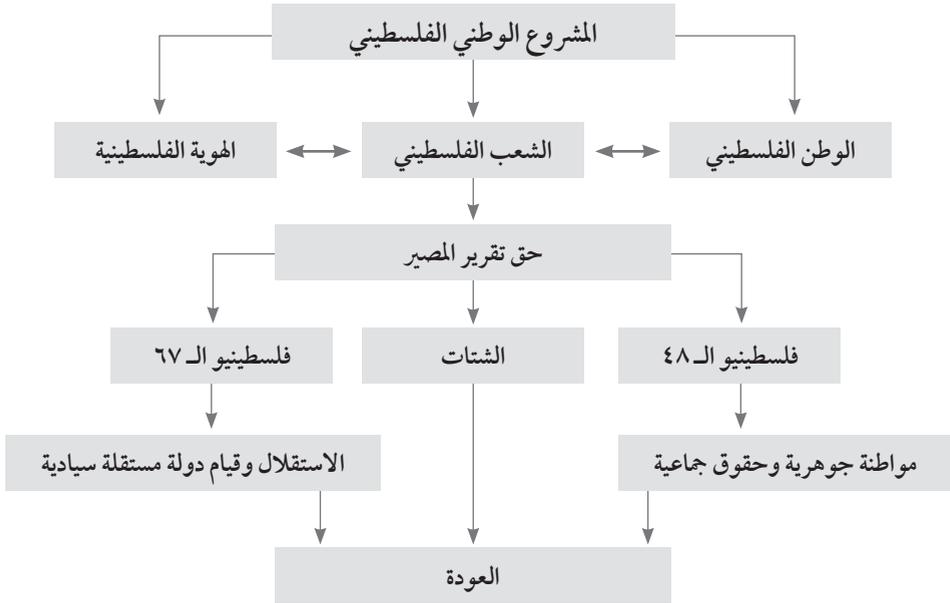
في هذا السياق-أي سياق انعدام التشبيك المؤسساتي المتواصل والمستدام-أشارت النقاشات التي خاضتها المجموعة إلى وجود عدة خيارات ممكنة لمأسسة العلاقات، لكل منها نقاط قوتها وضعفها، كان من بينها خيار انضمام فلسطيني الداخل إلى منظمة التحرير، وذلك إلى جانب باقي أبناء الشعب الفلسطيني، غير أن هذا الخيار كما أشار أغلبية المشاركين في ورشات النقاش غير مجرب بل ممكن أن يحمل في طياته بذور إضعاف مكانة الفلسطينيين خاصة في الداخل. ثانيا، خيار تعزيز الوضع القائم من حيث التنسيق المتبادل مع السعي إلى مأسسته. أما الخيار الثالث فهو خلق جسم ممأسس جامع جديد يتم إقراره وإنشاؤه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ليتكامل مع دور المنظمة كونها صانع القرار الوطني السياسي. الجسم المقترح يشكل إطارا وطنيا جامع وغير سياسي، وهو أحد الخيارات التي خاضت بها المجموعة مطولا.

يطرح التقرير الحالي ثلاثة سيناريوهات مركزية ممكنة لكل منها نقاط القوة والضعف:

- أولاً: سيناريو الوضع القائم المحسن: ينطلق من أن الوضع القائم، هو واقع جيد، حيث تم تحقيق الكثير من الإنجازات على المستوى السياسي الفلسطيني، ومع تحسين الوضع القائم-أي تعزيز نقاط القوة فيه والحد من نقاط الضعف- يمكن أن يعزز السيناريو المشروع الوطني الفلسطيني.

- **ثانياً:** تعزيز الجانب التمثيلي في منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يكون للفلسطينيين داخل إسرائيل تمثيل مناسب وعادل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ويكون لهم دور سياسي في اتخاذ القرارات وتحديد رؤية منظمة التحرير، ينطلق هذا السيناريو من أهمية ترجمة واقعية وسياسية لكون منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جامعاً وناطقاً باسم كل الشعب الفلسطيني ومعبراً عن مصالحهم.
- **ثالثاً:** إقامة إطار جامع غير سياسي لكل أبناء الشعب الفلسطيني يكون جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية، أو تابعا لها، ينطلق هذا السيناريو من أهمية تجاوز نقاط الضعف في السيناريو الأول والثاني عبر تشكيل إطار جامع غير سياسي تنضوي تحته المجموعات الفلسطينية، ويعمل هذا الإطار على تعزيز المشروع الوطني الفلسطيني وتعميق العلاقة بين المجموعات الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسية المتباينة بينها، وصياغة أسس التكامل.

شكل (١) مركبات المشروع الوطني والمشاريع السياسية



التقرير

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر- الواقع المأزوم

أظهرت النقاشات التي خاضتها مجموعة من السياسيين والمثقفين والنشطاء من على جانبي الخط الأخضر وعلى مدار عامين (٢٠١٥-٢٠١٧) إلى وجود مشروعين أساسيين سياسيين للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر: واحد لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران، وعودة اللاجئين وهو مشروع منظمة التحرير الفلسطينية، وآخر مرتبط بفلسطينيي الداخل، ويتلخص بتحقيق المواطنة الكاملة والمتساوية التي يعبر عنها بتحقيق الحقوق الفردية والجماعية في إسرائيل.

خاضت المجموعة نقاشات مطولة حول الخيارات المختلفة لكنها أجمعت على أمرين أساسيين:

- أولاً: عدم المس بمنظمة التحرير ولا بمكانتها التي تحظى بشرعية تمثيلية دولية وشعبية، رغم وجود ترهل وإشكاليات حالية تتطلب السعي إلى تجاوزها ومعالجتها.
- ثانياً: أن هناك خصوصيات للجماعات الفلسطينية مرتبطة بسياقات تطورها وتجارها وخبراتها، وتتضح ضرورة أخذ هذه الخصوصية بشكل خاص بالنسبة لفلسطينيي الداخل الذين يعملون ضمن محاذير سياسية مرتبطة بمواظنتهم في إسرائيل، وفي كون المشروع السياسي المهيمن بينهم هو مشروع تحقيق المساواة الفردية والقومية، وهم بهذا المعنى لا يمكن أن يجلسوا في إطار -كمنظمة التحرير على سبيل المثال- يكون من واجباته أحياناً أن يتخذ قرارات حاسمة كالكفاح المسلح أو قطع العلاقات مع إسرائيل، وأن يكون في ذات الوقت جزءاً من العمل الرسمي البرلماني في إسرائيل، كما عبر عن ذلك العديد من السياسيين الذين شاركوا في النقاشات التي خاضتها المجموعة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار هذه المحاذير والمحددات التي وضعتها، جاءت لقاءات المجموعة على خلفية الشعور المتصاعد بأن الفلسطينيين في أماكن تواجدهم المختلفة، وعلى طرفي الخط الأخضر بشكل خاص، باتوا يواجهون مأزقا حقيقيا في كيفية مواجهة إسرائيل وسياستها، وأن مشاريعهم السياسية التي سعوا لتحقيقها على مدار عقود تصطدم بعثرات كبرى هذه الأيام.

وفي هذا السياق، أشار البعض إلى أن مشروع المواطنة الذي يحملة الفلسطينيون في إسرائيل (أو جزء كبير غالب منهم) وصل إلى طريق شبه مسدود، بعد أن كان قد تعزز قليلا بعد اتفاق أوسلو. لقد انطلق مشروع المواطنة آنف الذكر من مقولة أساسية من أن مكانة الفلسطينيين الدونية في إسرائيل مشتتة من جوهر إسرائيل كدولة للشعب اليهودي أقيمت على أرض فلسطين وعبر نكبته، وهو ما يعني أن التعامل مع مشروع المساواة في المواطنة الفردية والجماعية هو مشروع خاص يندرج ضمن إطار حق تقرير المصير للمجموعات القومية، وينضوي بالضرورة على النضال من أجل تغيير الطابع اليهودي والصهيوني لها.

إلا أن مشروع المواطنة هذا، اصطدم بالحائط مع صعود اليمين المتطرف واليمين الجديد في إسرائيل والذي وضع نصب عينيه تعزيز يهودية الدولة في بعدها الإثني والديني على حساب المركبات المدنية والمواطنة، وشكل هذا الصعود في السنوات الأخيرة، نكوصا عن بدايات ظهور نزعات الانفتاح التي مرت على إسرائيل في عقد التسعينات بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، والحقيقة أن اصطدام مشروع المواطنة بجدار الدولة اليهودية الصلب بدأ بعد انتفاضة القدس والأقصى، والتي شكلت نقطة مفصلية استند عليها اليمين الجديد^١ في إسرائيل نحو تقليص حيز المواطنة إلى حيز القانون، لذلك فإن التشريعات القانونية الحثيثة ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في السنوات الأخيرة هي جزء من مشروع تعزيز طابع

١ اليمين الجديد: يتألف هذا اليمين من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيا)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيسة المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات مثل «إم ترستسو» وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني الصهيونية التي تدفع باتجاه أيديولوجية اليمين الجديد.

إسرائيل اليهودي الاثني-الديني، وتقليص حيز المواطنة إلى حيز القانون، بحيث يقوم القانون بتقليص خطاب المواطنة، لا أن تقوم المواطنة بتوسيع مساحات العمل السياسي وقوننتها. بالتوازي، دخل مشروع إنهاء الاحتلال والاستقلال في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في مآزق تاريخي وسياسي كبير، فقد بات واضحا أن إسرائيل بغالبية أطيافها السياسية غير مستعدة وغير راغبة في التوصل إلى حل الدولتين بشكل يحقق حق تقرير المصير للفلسطينيين، في المقابل ترفض منح الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة حقوقا سياسية ومدنية حتى بمفهوم اليمين القديم، وهو ما أنتج فعليا واقع ابارتهايد استعماري احتلالي مميز. على خلاف اليمين القديم الذي اقترح في بعض أدبياته الضم مع إعطاء حقوق معينة لفلسطينيي الأرض المحتلة، في المقابل يتجه اليمين الجديد وفي أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية نحو مشروع الضم والفصل، الذي يعني ضمًا زاحفا من جهة وتعزيز الاستيطان من جهة ثانية مع فصل مشروع الضم عن الحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين. يختلف اليمين الجديد عن القديم، بأن القديم كان هاجسه الأرض حتى لو كان ثمن ذلك ضم السكان مع إعطائهم حقوقا منقوصة، بينما هاجس اليمين الجديد ضم الأرض بدون دفع أي ثمن تجاه السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإبقاء مكانتهم السياسية الوطنية على حالها الآني.

وسط ترسخ حكم اليمين الجديد وهيمته المتصاعدة على مفاصل اتخاذ القرار في إسرائيل، تعمق مآزق حل الدولتين الذي قبلته منظمة التحرير والذي صار أساسا مقبولا دوليا للحل. إذ إن إسرائيل تقوم على الأرض بفرض الوقائع الديموغرافية عبر الاستيطان وتغيير المشهد السكاني، وتعمل على تحويلها إلى حالة غير قابلة للتبدل لتنتقل مستقبلا - في حال اضطرت للتفاوض - من «الواقع» الذي شكلته استعماريًا بشكل مقصود، وفي مقابل هذا لم يؤت مشروع تدويل القضية الفلسطينية الذي انتهجته قيادة منظمة التحرير حتى الآن ثماره لإجبار إسرائيل على القبول بحل الدولتين كما يريده الفلسطينيون، دولة فلسطينية مستقلة سيادية في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وتتجه استراتيجية التدويل نحو مآزق أكبر في ظل تحولات البيئة الإقليمية والدولية التي أصبحت مريحة أكثر لإسرائيل، وتتضمن صعود دونالد ترامب

لسدة الرئاسة الاميركية واستقواء اليمين المتطرف في أوروبا (حول ذلك أنظر لاحقا مبحث السياق الدولي) وانغماس العالم العربي في مستنقع دموي من الصراعات الداخلية، إضافة إلى انهيار الاصطفافات التقليدية للتحالفات على أساس العلاقة مع إسرائيل نحو انبلاج أحلاف طائفية سنية وشيعية إسرائيل ليست محورها. وحتى عندما يتحدث نتيهاهو عن حل الدولتين (إذا افترضنا أنه جدي في ذلك)، فهو لا يقصد حل الدولتين بالمفهوم الفلسطيني، ولا حتى بأدنى متطلبات المشروع السياسي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بل يقصد به دولة فلسطينية منقوصة السيادة ينتشر حولها الاستيطان ويمزقها، وتتضمن بقاء الاحتلال العسكري في قلبها وعلى أطرافها.

ويتعمق مأزق المشروع السياسي للفلسطينيين ويؤثر عليهم عامة وعلى سكان الأراضي الفلسطينية في ١٩٦٧ خاصة مع بقاء وتعزيز حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تحول الكيان السياسي إلى كيانين، وانقسمت أدوات العمل الدبلوماسي وتشظت آليات التمثيل وأضعف الموقف الفلسطيني استراتيجيا نتيجة الانقسام، يضاف إلى كل هذا، فقد انتجت سياسات إسرائيل -المبنية على التفريق والتمزيق السياسي والجغرافيا- الفلسطينيين في أراضي ٦٧ وفق ثلاث مجموعات بحقوق مختلفة تضم: سكان القدس ممن يحملون الهوية الإسرائيلية الزرقاء ويتمتعون ببعض الحقوق، وسكان الضفة الغربية ممن يحملون الهويات الخضراء ويخضعون لإدارة حياتهم المدنية للسلطة لكن إسرائيل هي القوة الاحتلالية السيادية التي تتحكم باقتصاديات تحركهم، وسكان قطاع غزة ممن يعيشون حالة حصار خانق، وهم مقطوعون عن أهل الضفة والقدس والداخل، بالإضافة إلى سكان الداخل ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية ويمكنهم فعليا التواصل مع سكان القدس والضفة مع وجود حواجز إسرائيلية وصعوبات للتنقل بالطبع.

للتلخيص نقول: يمرّ المشروع الوطني الفلسطيني اليوم بمأزق خطير، وذلك في ظل السياق الإقليمي الدموي والتمزق العربي وانهيار دول أساسية وتحول سياسات المحاور

من الانتظام وفق الموقف من إسرائيل، إلى الانتظام وفق محور سني - شيعي، والسياق الدولي المرتبط بصعود قوى اليمين والإسلاموفوبيا في أوروبا والولايات المتحدة، والسياق الإسرائيلي والتحول نحو اليمين الجديد وترسيخ أحكام قبضته على النخب والسعي إلى إنهاء حل الدولتين، وفي ظل التمزق الفلسطيني.

تهدد الظروف هذه المشروع السياسي للفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر وتهدد الإنجازات التي تم التوصل إليها في العقود السابقة من النضال الفلسطيني بتعدد أدواته، وعلى النقيض يبقى أن المشروع السياسي الإسرائيلي والصهيوني هو المشروع الوحيد الذي يحاول -والقادر في السياقات السياسية الراهنة- توطيد دعائمه على الأرض، والسعي نحو حسم المسألة الفلسطينية بشكل ينسجم مع المشروع الصهيوني لليمين الجديد، حيث لا تبدو في الأفق الإسرائيلي رياح تغيير عن هذا المسار ما لم تضطر وتجبر عليه تحت الضغط سواء أكان محليا أم إقليميا أم دوليا أم كلاًها معا.

ورغم صيرورة توطيد المشروع الصهيوني على طرفي الخط الأخضر، أي مشروع الدولة اليهودية الاثنية-الدينية في مقابل الفلسطينيين في إسرائيل، ومشروع الضم دون حقوق (ابرتهايد) والاستيطان مقابل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، إلا أنه -المشروع- يتميز بتناقضات وتوترات داخلية من المهم أيضا الإشارة إليها:

- أولاً: يمارس المشروع السياسي الإسرائيلي سياسات الفصل والضم في الوقت ذاته تجاه المجموعات الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر، فهو من جهة يقوم على محور الخط الأخضر الذي يفصل بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، وفي نفس الوقت يعمل على عزلهم من حيث تراتبية الحقوق والمكانة والمكان. صحيح أن الفلسطينيين على طرفيه يتجاوزون هذا الخط بالمعنى العملي والذهني والسياسي والثقافي، إلا أن المشروع اليميني في بعده الاثني والديني يقوم بدوره على محور الخط الأخضر من خلال توحيد أدوات السيطرة على المجموعتين الفلسطينيتين، ومن خلال أجندته في ضم أكبر مساحة من الأراضي من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية.

يقوم مشروع الفصل الإسرائيلي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر من خلال:

أ. التشريعات القانونية: فمثلا جاء تعديل قانون المواطنة مع بداية الألفية لمنع تواصل الفلسطينيين على المستوى الإنساني والاجتماعي، وهناك مجموعة من القوانين لها نفس الهدف للحد من التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني. وأهمها مؤخرا تشريع قانون الإرهاب الذي يجرم كل تضامن مع النضال الفلسطيني، ويقلص مساحة العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل.

ب. الفصل العسكري: تمنع إسرائيل الفلسطينيين في مناطق الـ ٤٨ (إضافة إلى فلسطيني الـ ٦٧) من دخول قطاع غزة باعتبارها منطقة عسكرية مغلقة. وقد فرضت إسرائيل على مواطنيها الفلسطينيين حكما عسكريا في الفترة ١٩٤٩-١٩٦٦، عزلهم عن الشعب الفلسطيني، ثم فرض هذا الحكم على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، التي قيد إمكانية التفاعل والتواصل بين الفلسطينيين في فلسطين.

ج. الفصل السياسي: والذي يعمل على نزع الشرعية السياسية عن كل التواصل مع الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية، ورسم الحدود السياسية للتواصل وفق المنظور الإسرائيلي، وقد تحول نزع الشرعية إلى ممارسة قمعية على أرض الواقع مثل حظر الحركة الإسلامية بسبب دورها في القدس والمسجد الأقصى.

د. الفصل على مستوى الوعي: ويتم ذلك من خلال جهاز التعليم العربي في إسرائيل، والذي يبذل جهودا حثيثة في السنوات الأخيرة تحديدا لإعادة إنتاج شخصية «العربي الإسرائيلي الجديد»، الذي لا يرى أن لديه انتماء إلى مشروع وطني فلسطيني أو دورا فيه.

- ثانيا: لا يستطيع مشروع اليمين الجديد الحاكم أن يحسم مستقبل المسألة الفلسطينية على طرفي الخط الأخضر، فهو من جهة غير قادر على فرض السيادة الكاملة على الأراضي الفلسطينية في مناطق الـ ٦٧، لأن ذلك سيحوطه إلى نظام ابرتهيد واضح بدون إعطاء حقوق سياسية للفلسطينيين هناك، ومن جهة أخرى لا يستطيع التوجه إلى حل الدولتين كما يطالبه بذلك العالم، لأن ذلك قد يؤدي إلى حرب أهلية أو اقتتال داخلي

أو على الأقل إلى شرح يهدد استقرار المجتمع الإسرائيلي والدولة اليهودية، خاصة وأن المستوطنين (بفكرهم وشخصهم) قد باتوا قوة مركزية في مفاصل الدولة، لا سيما الجيش، وهم لن يقبلوا بسهولة الانسحاب من «أرض إسرائيل» على حد تعبيرهم، فبالنسبة لهم، شرعية دولة إسرائيل تتوقف في حفاظها على «أرض إسرائيل»، فدولة إسرائيل هي حركة استعمارية وحلقة جديدة من المشروع الصهيوني في إعادة السيطرة والسيادة اليهودية على «أرض إسرائيل». والقائد الجديد في المشروع الصهيوني في إطار تحقيق هذه المهمة، هي الصهيونية الدينية الاستيطانية.

- ثالثاً: بناء على النقطة السابقة، لم يستطع المشروع السياسي الصهيوني اليميني الاثني والديني الذي يحكم إسرائيل حالياً حسم مسألة الفلسطينيين في إسرائيل نحو تقليص حيز المواطنة والمساحة السياسية لهم، صحيح أنه نجح في مواقع معينة في السنوات الأخيرة، مثل حظر الحركة الإسلامية، وسنّ قوانين مثل قانون الاقصاء والمقاطعة وغيرها من القوانين إلى جانب الملاحقات السياسية والاعتقال السياسي، إلا أن تجربة الفلسطينيين تشير إلى أنهم يردون على مثل هذه السياسات بتعزيز خطاب المواطنة وتدويل قضاياهم، ويزيد من انكشاف على العالم على أوضاعهم، ومن اهتمام المؤسسات الدولية بهم، وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة، وبعد تشكيل «القائمة المشتركة» على وجه الخصوص.

المشروع الفلسطيني والتحديات:

اصطدام المشروع الفلسطيني للاستقلال وانتهاء الاحتلال في أراضي ١٩٦٧ ومشروع المواطنة والمساواة الفردية والقومية في أراضي ١٩٤٨ بالحائط، والدخول في أزمة حقيقية، يحتم على الأقل البحث عن نقاط للتمكين والتقوية لأجزاء الشعب بغض النظر عن أماكن تواجدها، وهو يحتم أيضاً كما يرى المشروع الحالي الخوض في العلاقة بين الفلسطينيين عبر شقي الخط الأخضر، ورغم أن هذا النقاش موضوع على الطاولة منذ وقت طويل، إلا أنه لم يتم العمل عليه بشكل منهجي ومعظم. المنهجية الأساسية هي أولاً توفير رافد علمي وبحثي وفكري للنقاش حول هذا الموضوع.

لقد انطلقت مجموعة التفكير في نقاشاتها من التالي:

١. أنتج واقع التجزئة والعيش في سياقات متمايزة والتفاعل المختلف للأجزاء في أماكن تواجدها خصوصيات الجماعات المختلفة التي هي انعكاس لاحتياجات وضرورات وخيارات كل مجموعة، والتي تحولت إلى جزء من ثقافة الحياة اليومية والسياسية. أي أن التجزئة هي الشرط الأول الذي أدى إلى إنتاج الخصوصية ونحت مميزاتها وشكل حدودها.

٢. أن الاحتياجات والضرورات والمحددات لكل جزء أنتجت حالة خاصة من عوالم فلسطينية اجتماعية متوازية دون وجود أي رابط أو إطار جامع بينها وهو ما تسعى السياسات الإسرائيلية لتعزيزه.

٣. أن الأجزاء المختلفة في عوالمها المتوازية طورت مشاريع سياسية متوازية ولغة حقوقية متوازية وأدوات نضالية مختلفة، إذ يركز فلسطينيو ٦٧ على التحرير والدولة من خلال تبني أشكال نضال تتراوح بين شعبي ومسلح، ويركز الداخل على المواطنة عبر الأدوات السياسية التي يوفرها النظام السياسي الإسرائيلي، فيما تحول تركيز الشتات اليوم باتجاه حق العودة وتبني أدوات المقاطعة.

٤. أن كل مشروع سياسي للجماعات المتوازية ينطلق من علاقات القوة والسياق الموضوعي الذي يتموضع فيه ويتفاعل معه دون وجود رابط مُأسس ينظم العلاقات بينهم فيما عدا اجتهادات عابرة، وتعاون جزئي رغم أن هذا التعاون أخذ بالتوسع والازدياد على كافة الصعد، ولكنه غير منظم، بمفهوم أن كل ساحة تعاون منفصلة عن ساحات التعاون والاشتباك الأخرى.

٥. أن التجزئة الحالية ليست نهائية بل متحركة ومتبدلة، حيث نشهد نزعا متصاعدا للشتات عامة والمخيمات الفلسطينية خاصة من الجماعة السياسية المقصودة بحق تقرير المصير، وتعميق فصل غزة عن الضفة.

بناء على ما ذكر أعلاه رأيت مجموعة التفكير الاستراتيجي أهمية خاصة للخوض في نقاش علمي وعملي يركز على المعرفة والبحث ويقدم لصانع القرار والرأي العام الفلسطيني

بدائل ومقترحات، وأهمها تأسيس إطار وطني جامع غير سياسي، لتأطير ومأسسة العلاقة بين المجموعات الفلسطينية المختلفة، يركز على:

- أولاً: ترسيخ علاقات الشعب الفلسطيني، وتقوية الهوية الوطنية الجامعة، والانتماء للوطن فلسطين وتعزيز الثقافة الوطنية والرواية التاريخية.
- ثانياً: رؤية التكامل لا التناقض في المشاريع السياسية المختلفة للمجموعات الفلسطينية في أماكن تواجدها، حيث أن الإطار المقترح الذي يمكن تسميته الإطار الجامع الفلسطيني غير السياسي، لا يرى في تباين المشاريع السياسية تناقضاً بينها أو تضاداً مع المشروع الوطني الجامع بل تكاملاً.

منطلقات أولية للعمل المشترك

الفصل بين الوطني والسياسي وبين الوطن والدولة

يناقش هذا المبحث من التقرير الاستراتيجي ما توصلت له مجموعة التفكير من أهمية التفريق بين المشروع الوطني الجامع لكل أبناء الشعب الفلسطيني وبين المشاريع السياسية، إذ تجتمع على المشروع الوطني كل المجموعات الفلسطينية في كل أماكن تواجدها، فالمشروع الوطني يرفض فكرة الخصوصية في إطار المشروع الوطني الجامع، ويراهما صنعة استعمارية كولونيالية هدفت إلى تمزيق الشعب الفلسطيني، بحيث تكون المهمة المركزية للمشروع الوطني إعادة اللحمة للشعب الفلسطيني من خلال الإجماع على الهوية الوطنية والوطن، بينما تعبر المشاريع السياسية عن المصالح السياسية للفئات الفلسطينية المختلفة، فيما يلي تفصيل لهذه المشاريع:

المشروع الوطني:

يحمل الوطني الفلسطيني إلى الوجودي- الوطني المشترك المرتبط بالشعب والكيونة الروحية وعالم المعاني الذي تعطيه الجماعة لوجودها ولتجاربها التاريخية وصيرورتها، وتعبّر من خلاله عن مشاعرها المشتركة ونظرتها تجاه أحداث وشخصيات ورموز، وتشكل المعاني محور سرديات الجماعة القومية الكبرى وتتضمن تصورها عن ذاتها وتنعكس بشكل أساسي

في تعريفها للـ «نحن» الجمعية. وتشكل الثقافة حامل المعاني الأساسي الذي يدمج المعاني ويعيد صياغاتها في منتجات مختلفة كالحكاية الشعبية والأدب والشعر والفن وغيره. ويعتبر المثقف في هذا السياق وكيل إنتاج المعاني الثقافية وصاحب دور أساسي في نحت قيم المجتمع وتوجيهها ونشرها، وحارس بوابتها الذي يحدد القيم والرموز التي يجب أن تحترم وتلك التي يجب أن تدان.

يمكن أن نشير إلى أن الفلسطينيين في كل مكان في العالم يتشاركون في مجموعة من المعاني الأساسية التي تشكل محور صياغتهم للـ «نحن» الجمعية، كما يتقاسمون في فهمهم للأحداث التاريخية المختلفة في العصر الحديث. وقد لعب المثقفون وخاصة الشعراء والأدباء في هذا المجال الدور الأهم في صياغة الـ «نحن» والتعبير عنها برموز ومعان تثير تعاطف وتماهي كل أجزاء الشعب بغض النظر عن أماكن تواجدهم.

تشكل النكبة في هذا السياق اللحظة الزمانية الجامعة، والعقدة التي تربط خيوط الجماعات المجزأة في سردية واحدة لها مكوناتها وعناصرها الثقافية المشتركة، والتي بغض النظر عن الانتماء المكاني اللاحق للكاتب سواء أكان في الداخل أم الخارج، في حيفا أم الشتات، يمكن أن يشعر الفلسطيني تجاهها بالتعاطف وأنها تعبر عن مكوناته النفسية وأنه يتضامن معها، وهي بهذا المعنى دينامو إنتاج الهوية الوطنية الجمعية الذي يتحلق حولها الفلسطينيون. من هنا يمكن أن نفهم لماذا لا يعد سميح القاسم ومحمود درويش وتوفيق زياد وراشد حسين وحنّا أبو حنا شعراء المواطنين العرب في إسرائيل، بل شعراء فلسطينيون، والأمر ذاته عن ناجي العلي وغسان كنفاني ومعين بسيسو وهم بهذا استمرار للحالة الثقافية والأدبية الفلسطينية ومن الضرورة موضعهم جميعاً على التسلسل التاريخي لا بموازاته.

ويقصد بالكل الواحد أو «النحن الجمعية» مجموعة السكان وذريتهم الذين عاشوا في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ واشتركوا بعدة مميزات على رأسها العيش في وحدة جغرافية محددة والانتماء الاثني واللغة الواحدة والتاريخ والعادات والتقاليد. ولعبت هذه المميزات دوراً في تطويرهم لهوية قومية مشتركة في أساسها الشعور بوحدة المصير والمطالبة بحق تقريره. وقد أسهم في تشكل الجماعة القومية وتصلب عودها وجود عدو مشترك هو الحركة الصهيونية

والانتداب البريطاني والمواجهة المستمرة معهم على الأرض. وبغض النظر عن الاجتهادات والمشاريع السياسية التي طرحت قبل عام ٤٨، فإن الميزة المهيمنة للوجود القومي الفلسطيني كانت الاعتقاد بوحدة الشعب ووحدة المصير، ومن هنا أيضا الأهمية التي تلعبها النكبة في الثقافة الوطنية بوصفها لحظة فقدان راديكالية.

يشارك كل أبناء الشعب الفلسطيني في المشروع الوطني رغم حالة التجزئة الجغرافية والسياسية التي تسود واقع الشعب الفلسطيني اليوم. أدت تجزئة الشعب الفلسطيني الناتجة بالأساس عن الحالة الاستعمارية الاستيطانية- دون إهمال المسؤولية الذاتية- إلى تشظي الشعب الفلسطيني.

يتطلب التشظي الإجماع على مشروع وطني يوحد الشعب الفلسطيني ويعيد إنتاج الوحدة الفلسطينية حول مشروع وطني. يتمثل المشروع الوطني الفلسطيني الذي يجب إعادة تجديده وربما انتاجه من جديد بأنه يعيد المعنى لسؤال «ما معنى أن أكون فلسطينيا؟»، و«كيف أكون فلسطينيا؟».

ينطلق المشروع الوطني في اعتبار أنه رغم حالة الانقسام والتجزئة فإن كل المجموعات الفلسطينية تنتمي إلى الشعب الفلسطيني، وأنها جزء من شعب تشرد بفعل مشروع استعماري استيطاني صهيوني في فلسطين هدف إلى اقتلاع أبناء الشعب الفلسطيني وتهجيرهم وبناء كيان سياسي على أرضهم وعلى حسابهم، وصلت ذروة المشروع الاستيطاني الاستعماري في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ والتي هي نكبة مستمرة حتى الآن، لأن نتائجها لا تزال قائمة وأهمها حالة اللجوء الفلسطيني وسياسات التهجير والاستعمار لا زالت مستمرة. ينتمي هذا الشعب إلى وطنه فلسطين، فرغم التجزئة السياسية فالوطن هو واحد، من النهر إلى البحر، وهو لا يمثل حالة نوسطالجيا وحنين إلى الماضي عبر تذكر البيارات، والصبار، والحواكير والمقاهي الثقافية، والمساجد والكنائس، بل هو واقع قائم يعيش في قلب الشعب الفلسطيني، وجزء من هويته وسرديته وانهائه ومعيشته.

يمثل الانتماء إلى الوطن لأبناء وبنات الشعب الفلسطيني المركب الأساس في المشروع الوطني، ينفي المشروع الوطني حالة الخصوصية لأنها من إنتاج علاقات القوة في المشروع

الاستيطاني، يجب أن تكون هناك رؤية واحدة تجمع الشعب الفلسطيني. ومن هذا المنطلق يجب تجاوز هذه الخصوصية من خلال الرواية التي تمرر للأجيال. ينطلق المشروع الوطني في النضال ضد مشروع استيطاني يطبق آليات مختلفة في التعامل مع المجموعات المختلفة للشعب الفلسطيني، وينطلق من أخلاقية وشرعية النضال ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني، فمقاومة هذا المشروع هي مركب مهم من مركبات المشروع الوطني بغض النظر عن آليات المقاومة التي تخضع لخيارات ومصالح المجموعات الفلسطينية، ويجب الحفاظ على تباين المصالح للمجموعات الفلسطينية المختلفة وهي مكسب للمشروع الوطني وليس نقيصة فيه.

المشروع السياسي

يقصد بالمشروع السياسي مجموعة التصورات والمطالب والمصالح العامة التي تسعى جماعة معينة إلى تحقيقها ضمن محددات وشروط الواقع وبالتناسب مع رؤيتها الوطنية، وفي هذا السياق طورت المجموعات الفلسطينية في أماكن تواجدها المختلفة مشاريع سياسية متميزة وحققت إنجازات مهمة، وضمن السياقات التاريخية التي عملت من خلالها وفي إطارها، ساهمت هذه الإنجازات في الإبقاء على المشروع الوطني. كما وينطلق المشروع السياسي من مقولة أن الحفاظ على هذه الإنجازات هو من مصلحة هذه المجموعات من جهة، ومن مصلحة حيوية المشروع الوطني، فلا يرى الأخير في المصالح السياسية المتباينة بين المجموعات الفلسطينية تناقضا مع المشروع الوطني الجامع.

يختلف الفلسطينيون على أشياء كثيرة، لكنهم يتفقون في غالبيتهم على أنهم يتوقون للحرية والعدالة والمساواة. وبالانطلاق من هذه القيم ورغبة في تحقيقها بلورت المجموعات المتوازية مشروعات سياسية متميزة ومتقاطعة في ذات الوقت لتحقيق هذه القيم من خلال المشاريع التالية:

- إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس،
- العودة،
- المساواة التامة والعدالة للفلسطينيين في إسرائيل.

قبل طرح الفقرات التالية التي تتناول بشيء من التفصيل المشاريع السياسية، فلا بد من التأكيد أن المشروع السياسي الوحيد للمجموعات الفلسطينية المذكورة الذي يمكن أن يكون متطابقا من المشروع الوطني، أي أنه يتم انتفاء الحدود بين السياسي والوطني في حالته هو مشروع حق العودة للفلسطينيين في الشتات، فليس من العدل التعامل مع هذا المطلب العادل على أنه فقط مشروع سياسي، لأن الأخير من طبيعته قابل للتمدد والتقلص حسب السياقات التاريخية والسياسية، لذلك لا بد من التأكيد أن مشروع حق العودة يحمل في جوهره نفيا للحدود الفاصلة بين السياسي والوطني.

حققت كل مجموعة سياسية الكثير من الإنجازات السياسية خلال مسيرتها التاريخية منذ أن انقسم الشعب الفلسطيني بسبب النكبة، فالفلسطينيون في إسرائيل استطاعوا الحفاظ على بقائهم في الوطن، وبلورة هوية وطنية فلسطينية رغم تحديات الأسرلة على مستوى الوعي والثقافة، وبناء مؤسسات وطنية ترمي إلى تنظيم العمل الجماعي، وإنشاء أحزاب سياسية وطنية ترفع القضايا الوطنية وتنادي بها إلى جانب القضايا المطالبية، واستطاع الفكر السياسي في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل ربط المدني مع الوطني، بحيث أن القضايا المدنية تحمل أبعادا وطنية (مثل الأرض والمسكن)، والقضايا الوطنية لها أبعاد مدنية (النضال من أجل الاعتراف بالقرى غير المعترف بها).

انطلق المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل من إطار المواطنة الإسرائيلية، وذلك بهدف توسيعها وتحويلها إلى مواطنة جوهرية، ويتجسد مشروعهم السياسي في النضال من أجل الحصول على اعتراف بهم كمجموعة قومية لها حقوق جماعية، أي الاعتراف بحق تقرير المصير للمجموعة القومية الفلسطينية في إطار المواطنة الإسرائيلية. تطور المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل من مشروع البقاء في سنوات الحكم العسكري، عندما كان خطر التهجير والاقتلاع لا يزال مخيما عليهم، وقد استطاعوا التصدي لمشروع التهجير والاقتلاع خلال فترة الحكم العسكري، ثم طوّر الفلسطينيون خطاب المساواة ثم خطاب المساواة الجوهرية والحقوق القومية الجماعية، والتي ترتبط بخطاب تغيير طابع إسرائيل من دولة يهودية ديمقراطية إلى دولة ديمقراطية. لا يرى غالبية الفلسطينيين في إسرائيل حق تقرير المصير

لهم في إطار دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ولا تزال الأغلبية تؤيد حل الدولتين. ارتبط المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل بحل الدولتين، لم يتطور في صفوفهم مشروع الدولة الواحدة، رغم أن نخبا فلسطينية داخل الخط الأخضر ترفع هذا البرنامج وتراه الحل الأكثر عدلا والأكثر إمكانا في الظروف الحالية.

ساهم المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، مشروع البقاء والتجذر في الوطن، مشروع المساواة، في المساهمة في المشروع الوطني الفلسطيني في العموم، رفع الفلسطينيون، مسألة خطورة الاعتراف بالدولة اليهودية على المشروع الوطني، ولم يكن لمجموعة فلسطينية أخرى أن تعي خطورة معنى يهودية الدولة على المشروع الوطني مثل الفلسطينيين في إسرائيل، انطلق المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل في أن الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مصدر خطورة على المشروع الوطني الجامع، في القبول الأخلاقي بالمشروع الصهيوني، بإلغاء حق العودة وحقوق المهجرين، القبول بالسردية الصهيونية، وأخير انعكاس ذلك على مشروع المساواة والحقوق الجماعية وحق تقرير المصير للفلسطينيين في إسرائيل. حيث أن الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية يؤدي إلى تفرغ خطاب المواطنة من معناه وأدواته ويحصرها في المطالبة بفتات من الحقوق، كما أنه يشكل سدا منيعا أمام حق تقرير المصير للفلسطينيين في إسرائيل في الاعتراف بهم كمجموعة قومية وبحقوقهم الجماعية.

طور الفلسطينيون في إسرائيل في إطار مشروعهم السياسي، هيئات تمثيلية لهم منفصلة عن الهيئات التمثيلية للشعب الفلسطيني المتمثلة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وقد اختار الفلسطينيون الإبقاء على هيئاتهم التمثيلية منفصلة عن هيئات المنظمة، دون قطع التواصل معها، التواصل الذي تطور وتواعد منذ السبعينات وحتى الآن وبات أكثر وضوحا. وقد لعبت لجنة المتابعة أدوارا معينة، حتى لو لم تكن مؤثرة في الساحة الفلسطينية، مثل محاولة لعب دور في المصالحة الفلسطينية، ودورها المؤثر في المساهمة في رفض القيادة الفلسطينية لفكرة الدولة اليهودية التي طالبت بها تسيبي ليفني وثابر عليها بنيامين نتنياهو، كما لعبت لجنة المتابعة دورا مؤثرا في إفشال مخطط التبادل السكاني الذي طرح في عدة جولات من المفاوضات.

انبثق عن المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، مشروع المساواة والحقوق الجماعية، وتحديد أدوات نضالية انطلقت من إطار المواطنة، ويتمثل النضال السياسي لهم في العمل السياسي داخل البرلمان والعمل السياسي النضالي الشعبي والقضائي خارج البرلمان. يشدد الفلسطينيون أن نضالهم هو نضال سلمي تحكمه قواعد اللعبة السياسية في إسرائيل، أي إطار المواطنة، وهو بالنسبة لهم ليس مجرد خيار براغماتي، بل تحول إلى مركب عضوي في التصور المستقبلي الجماعي لهم، حيث يرفض الفلسطينيون اتخاذ أدوات الكفاح المسلح أو العنف أو الانخراط في حركات المقاومة الفلسطينية من أجل نيل حقوقهم الجماعية، بل يؤطرون نضالهم في العمل البرلماني في الكنيست الإسرائيلي وفي العمل السياسي القضائي والمدني والشعبي والاحتجاجي خارج الكنيست، وفي بناء مؤسسات قطرية ذات طابع قومي أو تطمح لتكون كذلك ك لجنة المتابعة والمؤسسات الوطنية الأخرى.

إذا، في ضوء الفقرات السابقة، فإن المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل لا يتنقص من فكرة المشروع الوطني المشترك الذي يضع الوطن والشعب والهوية الوطنية والسردية الفلسطينية في مركز المشروع الوطني، ويرى في المشاريع السياسية هوامش وملحقات للمشروع السياسي، يساهم كل واحد منها فيه، ما دامت ممارسات المشروع السياسي لا تتناقض مع المشروع الوطني. وبناء عليه، فقد يتحدد المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل في النقاط التالية:

- أولاً: الحفاظ على البقاء في الوطن، وبلورة المجال العمومي الفلسطيني في إسرائيل من خلال الهوية الوطنية الفلسطينية.
- ثانياً: العمل على تحقيق المساواة الجوهرية التي تتحقق من خلال تغيير طابع النظام السياسي الإسرائيلي.
- ثالثاً: الاعتراف بالمجموعة الفلسطينية في إسرائيل، كمجموعة قومية لها حق تقرير المصير في إطار المواطنة، ويتجسد هذا الحق في الاعتراف بالحقوق الجماعية للمجموعة الفلسطينية.
- رابعاً: دعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إقامة دولة وطنية مستقلة في الأراضي

الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ويتم التعبير عن هذا الدعم في العمل السياسي العام لا سيما البرلماني، وعلى مستوى طرح حق تقرير المصير على المستوى الدولي وعلى مستوى عمل مؤسسات المجتمع المدني.

- خامسا: يتطلب تحقيق المشروع السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، الاشتباك مع المشاريع السياسية الأخرى للمشروع الوطني، وذلك يعود للأسباب التالية:

١. بسبب البنية الصهيونية لإسرائيل كدولة لليهود وضبط ممارسات وقيم وقوانين ومؤسسات الدولة بناء على هذا التعريف، وفي هذا السياق فإن ضبط الهوية وطبيعة الدولة في الداخل يتم مقابل الفلسطيني لأنه هو اللا-يهودي وكذلك الأمر في الأراضي المحتلة وتجاه الشتات. عدم المساواة الكاملة منبعا للإصرار على يهودية الدولة، وعدم إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة والانسحاب من القدس مرتبط بتحميل الصراع بعدا يهوديا تاريخيا دينيا قوميا، وعدم التنازل في قضية العودة مرتبط بالخوف من تغيير بنية الدولة ومن إنهاؤها كدولة يهودية. في هذا السياق يمكن أن نذكر بالموازاة طرح مطالب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية من المنظمة، مقابل طرح قانون إسرائيل كدولة للشعب اليهودي. من المهم أن نشير هنا إلى أن الإحصائيات والأبحاث الديموغرافية المختلفة تشير إلى أن إسرائيل تتحول باستمرار من مجتمع علماني إلى مجتمع أكثر تدينا ويمينية وهو ما يعني أن الإصرار على يهودية الدولة سيتزايد أكثر في المستقبل المتوسط والبعيد.

٢. وجود علاقات عضوية وعائلية وقراية دم بين أبناء الشعب الواحد خاصة في مناطق التماس في المثلث والنقب، يعني فعليا أن معاناة طرف في جهة تؤثر على نوعية الحياة لبقية العائلة في الطرف الآخر وتمس حريتها في التنقل والتواصل، على سبيل المثال لا الحصر في قرى زيمر حوالي ٥٠٪ من العائلات هي من زيجات مختلطة بين جانبي الخط الأخضر، توجد علاقات عائلية متشابكة، ولا يمكن أن نتصور مثلا أن تتحقق المساواة التامة للفلسطينيين في الداخل في ظل استمرار الاحتلال والتحكم بالتواصل العائلي ومنع لم شمل العائلات.

٣. توجد فئة كبيرة من مواطني الداخل من اللاجئين الذين فقدوا كامل أملاكهم ويسمون مرة لاجئين داخليين أو مهجرين أو حاضرين غائبين الخ من التسميات، وقضيتهم مرتبطة بحل قضية اللاجئين بشكل عام، لكن قضيتهم هي أيضا قضية مواطنة ومساواة كما أنها في الوقت ذاته قضية على جدول المفاوضات وهي قضية كل فلسطيني في الشتات الذي يعود في أصوله إلى الداخل، فلاجئ لبنان هو ابن الجليل وليس أصلا من أراضي الضفة.

٤. قضايا المساواة التامة والمواطنة في ظل عدم حل موضوع العودة أو التعويض يضع الداخل أمام إشكاليات أخلاقية وعملية عليه حسمها، كالتعامل مع أراضي الدولة التي هي أراضي اللاجئين والتي توزع اليوم على الأزواج الشابة العرب في قرى ومناطق عربية من منطلق تحسين أوضاعهم. كيف يمكن التعامل مع هذه القضية؟ هل يعتبر فرز أراض مثلًا في قرانا للبناء وهي أصلا أراضي لاجئين مقبولا؟ كيف سيؤثر هذا على مطالب التعويض أو حق العودة؟

٥. ناهيك عن كل التعقيدات المرتبطة بالمشاريع السياسية وطرق تحقيقها، فإن الواقع دينامي جدا وعصر الانترنت والسرعة ينتج دوائر تواصل جديدة تخلق حدود التجزئة الكلاسيكي وتسهيل الحدود بين الأجزاء، مما يزيد من التداخل بينها. لقد أنتجت التغيرات الكونية في كل ما يتعلق بإعادة صياغة الحدود وعبورها، مساحات متداخلة بين أبناء الشعب الواحد، ويمكن أن نكون في طريق إعادة إنتاج الأجزاء بشكل جديد لا تتطابق بالضرورة فيه التقسيم الجغرافية - سياسية مع تشكيلات الهوية الجديدة. يتجه كثير من الشباب الفلسطيني نحو التواصل عبر الحيز الافتراضي وتشكيل جماعات هوية متميزة عابرة للتقسيمات الكلاسيكية. يشار إلى أن الأبحاث المختلفة في علم الاجتماع أصبحت الآن تتحدث عن تشكل هويات جديدة بسبب التغيرات في حيز التواصل الإلكتروني، وتنظر لآثارها بعيدة المدى على تشكل الهويات. هذا العامل يعني بالضرورة ترسيخ التماهي بين أجزاء مختلفة وتحول

الفصل في الحلول إلى شبه مستحيل، إذ لو افترضنا جدلاً أن الفلسطيني في الداخل وصل إلى المساواة التامة ولم يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين فهذا يعني أن التشكلات الهوياتية المتداخلة ستحول قضية اللاجئين في مخيمات لبنان إلى قضية جماعات عابرة للأجزاء، هذا ناهيك عن الترابط الروحاني والعاطفي المرتبط بوجود نحن جمعية تشترط بالضرورة حل كل قضاياها لتحل القضية الواحدة للجزء.

٦. الترابط الوجداني ووجود الـ«نحن» يعني أن الفلسطينيين يتماهون مع رموز مشتركة أساسية، وعلى رأسها الأقصى، كما يتماهون مع النجاحات التي تشكلها شخصيات ناجحة ومع المقاومة والنضال، وكلما تزايدت نجاحات جزء ما تزايدت الرغبة في التماهي معه وفي تعميق العلاقة معه. لا يمكن في هذا السياق الفصل على الإطلاق بين مطالب الداخل والضفة والشتات لأنهم سيظلون متشابكين وجدانيا وهم متجاوزون للسياسي بهذا المعنى.

انطلق المشروع السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من النضال من أجل تحرير الأرض الفلسطينية وتفكيك المشروع الاستعماري، ومن ثم تطور لاحقاً إلى حق تقرير المصير المتمثل في إقامة دولة مستقلة في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وقد تحول مشروع حل الدولة ليصبح المشروع السياسي المركزي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في العقود الثلاثة الأخيرة. وقد فرض النضال من أجل حق تقرير المصير أدوات وآليات مقاومة الاحتلال ومشروع الاستعمار الاستيطاني في مناطق الـ٦٧، والتي تمثلت في الأساس بالكفاح المسلح، والمفاوضات، والتدويل، وبناء مؤسسات الدولة وغيرها، ولم تنحصر في أداة واحدة تقوم على نزع شرعية باقي الأدوات. وللمقارنة فإن الفلسطينيين في إسرائيل أجمعوا منذ أن فرضت عليهم المواطنة الإسرائيلية على أدوات العمل المدني والسلمي ونزع شرعية الكفاح المسلح أو العنيف أو غير القانوني في صفوفهم.

ينطلق هذا التقرير من الحاجة إلى عدم الخلط بين المشروع السياسي للفلسطينيين في

مناطق عام ١٩٦٧ وبين المشروع الوطني، فمشروع الدولة (أي إقامة دولة وطنية في حدود ٦٧) هو مشروع سياسي لمجموعة فلسطينية تعيش في منطقة جغرافية، ولا يجب أن يكون ذلك خلاصة المشروع الوطني أو يستبدل المشروع الوطني. استبدال المشروع الوطني، أي مشروع الوطن بمشروع الدولة يقصي الفلسطينيين في إسرائيل من المشروع الوطني، ويكرس مكانتهم كقوة سياسية في إسرائيل ضمن المنظومة السياسية الصهيونية القائمة، وفي أحسن الأحوال حالة من اللوبي السياسي الداعم للمشروع الوطني الذي تقلص إلى مشروع دولة.

مما لا شك فيه أن الحركة الوطنية في الخارج تحولت عبر السنوات من خطاب يطالب بتحرير فلسطين والعودة إلى خطاب يكتفي بحل الدولتين وبعض العودة، إلى خطاب يقبل بحل دولتين مع تعديلات حدودية. لكن بالرغم من هذه التحولات في الخطاب والاستعداد الفلسطيني لتقديم تنازلات بهدف الوصول إلى حل وسط تاريخي يقوم على الحد الأدنى من العدالة التاريخية، ولكن رغم هذا ورغم ذلك، لم تكن إسرائيل مستعدة لـ أو قادرة على الوصول إلى حل وسط مع الفلسطينيين. كذلك الأمر مع الأدوات، انتقلت الحركة الوطنية من العمل الفدائي داخل إسرائيل، إلى عمليات مسلحة، إلى الانتفاضة وانتهت بالعمل الشعبي والدبلوماسي.

لا يمكننا أن نقول الشيء ذاته عن الفلسطينيين في إسرائيل. إن تاريخ المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ليس تاريخ تقديم التنازلات من أجل حل وسط تاريخي إنما في الواقع هو تاريخ تصعيد للخطاب وليس خفضاً له. في البداية كان الصمود والبقاء وتحول إلى مطلب إزالة الحكم العسكري، ثم إلى خطاب المساواة لينتهي بخطاب دولة المواطنين والاتونوميا الثقافية.

بناء على الواقع الذي ذكر سابقاً، وحالة المأزق السياسي الذي أشرنا له في الفقرات السابقة، والحاجة الملحة سياسياً ووطنياً لإعادة التفكير في الحالة الفلسطينية، وواقع التجزئة الذي فرضه المشروع الاستعماري ويسعى إلى تعزيزه، فإن المجموعة وضعت نصب أعينها ثلاث سيناريوهات ناقشتها بعمق، سنقوم في الفقرات التالية بعرضها ونقاشها.

سيناريوهات العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر

السناريو الأول:

الوضع القائم المحسن

ينطلق سيناريو الوضع القائم المحسن من تصور أن العلاقة الحالية بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر والمؤسسات الوطنية الفلسطينية يمكن أن تشكل الحالة الأفضل مع إدخال تحسينات عليها من حيث تعزيز نقاط القوة وتحديد نقاط الضعف في هذا الواقع. فالوضع القائم هو نتاج صيرورة تاريخية فرضت نفسها على المجموعتين الفلسطينيتين استطاع فيها الفلسطينيون في إسرائيل تحقيق الكثير من الإنجازات السياسية والحقوقية والوطنية، والمساهمة في المشروع الوطني الفلسطيني من خلال موقعهم، دون تهديد للإنجازات التي تم تحقيقها على مدار العقود. ينطلق سيناريو الوضع القائم أيضا من إمكانية تحسينه من خلال زيادة التواصل والتفاعل والتنسيق والدعم الذي يمكن أن يقدمه الفلسطينيون في إسرائيل للمشروعين السياسي والوطني.

ينطلق خيار الوضع القائم من الاعتبارات التالية:

- أولا: لا يُعبر الوضع القائم عن تجزئة كاملة بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، فالتجزئة في هذه الحالة هي مفتعلة، فالتواصل بين السكان قائم ويتعزز يوما بعد يوم، كما أن التفاعل والتواصل السياسي بين مركبات المشهدين السياسي متواصل ويتعزز، ويمكن تنظيمه بحيث يشكل الفلسطينيون في إسرائيل كمواطنين في إسرائيل رافدا سياسيا ووطنيا مهما للمشروع السياسي في مناطق الـ ٦٧.
- ثانيا: بقاء الوضع القائم يحافظ على إنجازات الفلسطينيين في إسرائيل، حيث أن الوضع القائم تميز بتصعيد الإنجازات التي حققها الفلسطينيون منذ النكبة وحتى الآن، من البقاء، إلى خطاب المساواة وانتهاء بحق تقرير المصير كمجموعة قومية.

- ثالثا: يمنح الوضع القائم للفلسطينيين في مناطق الـ٦٧ الاستفادة من مكانة الفلسطينيين في إسرائيل على المستوى الدولي، وحتى على المستوى الإسرائيلي، فإمكانية تحرك الفلسطينيين في إسرائيل هي أكبر وقدرتهم على طرح المشروع السياسي للفلسطينيين في مناطق الـ٦٧ هي كبيرة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني في مناطق الـ٤٨ مشتبكة مع الكثير من قضايا الفلسطينيين في الـ٦٧ بسبب مكانتها القانونية.

يعتبر الوضع القائم خيارا جيدا للحفاظ على إنجازات كل مجموعة والاستفادة من التجربة السياسية التي مر بها الفلسطينيون في إسرائيل، كما أن الوضع القائم لا يفترض التجزئة بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، حيث شهدت السنوات الأخيرة تعميقا للعلاقات المتبادلة بين المجموعتين، ومن ميزات هذه المرحلة يمكن أن نشير إلى:

١. ذوبان تدريجي للحدود السياسية المحسوسة الفاصلة بسبب ظهور أدوات تجاوز للحدود جديدة وفتحها التكنولوجي والشبكة العنكبوتية، في هذا الواقع الجديد يتم التواصل والتشبيك من خلال أدوات التواصل الاجتماعي وبناء خلايا تواصل وحوار وتبادل أفكار وبناء مساحات للعمل الثقافي المشترك من غير أن يشكل الجدار عائقا.
٢. تزايد تجارب التفاعل الإيجابية على الأرض ليس فقط من خلال بوابة التضامن ضد الاحتلال بل من خلال التفاعل الاجتماعي المرتبط بالترفيه، والفن، والأدب، والسينما والمهرجانات المختلفة التي احتضنتها خاصة مدينة رام الله وتفعيل نشاطات متزامنة ثقافية بين مدن الداخل والضفة وغزة، وهو ما أسهم في تعميق التواصل وفتح آفاقا للتعاون خاصة بين فئات شبابية من الطلبة ونشطاء الحراك السياسي الذين يرون فيها حيزا هيميا للتفاعل والذين يقودون فعليا جزءا مهما من الحراك السياسي.
٣. صياغة المشروع الصهيوني ضمن مفاهيم جديدة مأخوذة من قاموس الأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني وهو ما يحمل بذورا أولية لتطوير مشاريع نضالية مشتركة مبنية على أساس تفكيك الهرمية الاثنية على أسس مواطنة ومساواة رغم ضرورة الانتباه إلى تحول الخطاب من خطاب تحرر من الاحتلال إلى خطاب حقوق.

٤. التعاون السياسي بين قيادات المجموعتين وفي بعض الاحيان تكامل الأدوار السياسية، فالفلسطينيون في إسرائيل باتوا أكثر تفاعلا في طرح حق تقرير المصير على المستوى الداخلي الإسرائيلي وعلى المستوى الدولي، والمشاورات بين الطرفين لم تعد خافية بل واضحة.

ومع ذلك فان هذا السيناريو يحمل نقاط ضعف وقصور لا بد من الإشارة اليها، تستوجب التفكير من جديد في وجوده:

١. لا يشكل الوضع القائم حلا منهجيا ومستداما، وذلك بسبب غياب التأطير والمأسسة واستمرار العلاقة رهن للتطورات الكلية والفردية بدون ضابط إيقاع ناظم ومتفق عليه، واستمرار استفراد اسرائيل بكل مجموعة وتقليص حقوقها.

٢. يمثل هذا السيناريو واقع التجزئة والخصوصية التي تحولت إلى حالة قطيعة بين المجموعات الفلسطينية داخل المشروع الوطني، بحيث أدت هذه التجزئة الى بناء سرديات فلسطينية متعددة ولكها مجزئة ومتشظية.

٣. يغيب عن هذا السيناريو العمل المؤسساتي الجامع المنظم الذي من شأنه مراكمة تجارب المجموعات الفلسطينية وإثراء العلاقات بينها، ويجعل مصالحها في بعض الأحيان متناقضة في ظل غياب العمل المؤسساتي الجامع.

٤. محدودية هذا السيناريو في كسر حالة الجمود السياسية التي وصلت لها المشاريع السياسية المختلفة للشعب الفلسطيني.

٥. القبول بالأمر الواقع يشكل قبولا ضمنيا بالواقع الذي ترتاح له إسرائيل في تعاملها مع المجموعات المختلفة للشعب الفلسطيني

السيناريو الثاني:

الانضمام إلى المؤسسات الوطنية الفلسطينية القائمة

ينطلق هذا الخيار من أهمية تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما في المجلس الوطني الفلسطيني. كما وينطلق من مقولة أن منظمة التحرير

الفلسطينية تمثل كل الشعب الفلسطيني، وعليها أن تشمل من حيث التمثيل الفلسطينيين في إسرائيل. ويعتمد هذا السيناريو على الاعتبارات التالية:

- أولاً: يمثل هذا الخيار مواقف لنخب سياسية وفلسطينية داخل مناطق الـ٤٨، التي تنادي منذ عقود بضرورة تمثيل الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تعبيراً عن وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده. لذلك فإن هذا الخيار ليس غريباً عن الفكر السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وقد نوقش في مناسبات وتنظيرات عديدة في الماضي ولا يزال حاضراً حتى الآن.
- ثانياً: أن تعريف منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة عن الشعب الفلسطيني يتطلب منها تحصيل مكانة الفلسطينيين في إسرائيل ضمن مؤسسات منظمة التحرير ليتحول هذا التمثيل من شعار إلى واقع حقيقي.
- ثالثاً: لا يعتبر هذا التمثيل تناقضاً مع الإنجازات التي حققتها الفلسطينيون في إسرائيل في إطار المواطنة الإسرائيلية، ولا يشكل تهديداً لها، خاصة وأن إسرائيل اعترفت بمنظمة التحرير كممثلة للشعب الفلسطيني، علاوة على الاعتراف الدولي بذلك.
- رابعاً: أثبت الفلسطينيون في إسرائيل عبر تاريخهم نضجاً سياسياً كبيراً وطوروا أدوات نضالهم، ولديهم تجربة سياسية كبيرة يمكن لها أن تساهم في تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها.
- خامساً: يقع على عاتق منظمة التحرير اتخاذ قرارات مصيرية بشأن القضية الفلسطينية، فهي الجهة الشرعية الوحيدة المخولة في اتخاذ قرارات تتعلق بالشعب الفلسطيني، ولقراراتها تأثير مباشر على كل أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بما في ذلك الفلسطينيون في إسرائيل، لذلك فإن للفلسطينيين في مناطق الـ٤٨ الحق في الشراكة في اتخاذ مثل هذه القرارات لما لها من انعكاسات عليهم بشكل مباشر وغير مباشر.
- سادساً: يتجه المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي إلى محور الخط الأخضر عبر سلسلة من التدابير، الخطوات والقوانين، علاوة على ممارسته على أرض الواقع. كما أن الأدوات الاستعمارية باتت تأخذ منحى التوحد في تعاملها (من حيث الأدوات) مع الفلسطينيين

على طرفي الخط الأخضر. فإذا كان المشروع الإسرائيلي يتعامل مع الفلسطينيين كمجموعة واحدة، فإن على الفلسطينيين التعامل مع ذاتهم كمجموعة واحدة ليس عبر المقولات والشعارات بل من خلال تمثيل الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية.

- سابعاً: لا يتناقض التمثيل مع تباين أدوات العمل السياسي، فمنظمة التحرير تمثل مجموعات فلسطينية تتباين في أدواتها النضالية، لذلك فإن تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل، لا يعني تخليهم عن خصوصية أدواتهم السياسية والنضالية في السياق السياسي المواطنني الإسرائيلي.

إلى جانب الأسباب والمقولات الاعتبارية التي سبقت في دعم هذا السيناريو، فإن هنالك اعتبارات لا بد من أخذها بعين الاعتبار تشير إلى قصور هذا السيناريو بالنسبة لتمثيل فلسطيني ٤٨ في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومنها:

- أولاً: أن تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في منظمة التحرير الفلسطينية قد يهدد الإنجازات السياسية التي حققوها في مسيرتهم التاريخية والسياسية، لا سيما وأن هذه الإنجازات قد تحققت بفضل التمايز المؤسساتي الذي أحدثه الفلسطينيون على مستوى الخطاب والممارسة مع الحركة الوطنية الفلسطينية، فهذه الإنجازات حدثت في إطار التواصل السياسي المضبوط مع الحركة الوطنية، وليس عبر الانضواء بها مؤسساتياً.

- ثانياً: لن يتجاوز التمثيل بعده الرمزي، فتمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في منظمة التحرير سيقتى تمثيلاً رمزياً يعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني، ولكن الثمن الذي قد يدفعه الفلسطينيون نتيجة هذا التمثيل لن يكون رمزياً بل سيكون واقعا محسوساً.

- ثالثاً: بناء على النقطة السابقة، ستعتبر إسرائيل هذا التمثيل موقفاً عدائياً من مواطنيها، وهي التي ردت بقسوة على مساهمة أقل قام بها الفلسطينيون في نضالات مشتركة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، فقد دفعت الحركة الإسلامية ثمناً باهضاً لدورها في القدس والمسجد الأقصى المبارك، ودفع التجمع الوطني الديمقراطي ثمناً كبيراً في مشاركة النائبة حنين زعبي في سفينة مرمرة، وغيرها الكثير من الأمثلة، والتي تعتبر أقل من ذلك، أدت إلى رد فعل عدائي من جانب إسرائيل، حيث يمر الفلسطينيون في

هذه المرحلة بأجواء ترفض كل مشاركة لهم بأي صورة من الصور في الحركة الوطنية الفلسطينية بكافة روافدها ومجالات نضالها، ولا شك أن ردها سيكون قاسيا على خيار تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في منظمة التحرير الفلسطينية.

- رابعاً: قد يلعب مثل هذا التمثيل لصالح تيارات في اليمين الإسرائيلي وحتى اليسار التي تعتقد أن على إسرائيل أن تبادل مناطق فلسطينية داخل الخط الأخضر في إطار تسوية نهائية، أو التخلي عنها في إطار مخطط الانفصال عن الفلسطينيين، حيث أن التمثيل يعطي ذخيرة لمثل هذه المشاريع، فإذا كان الفلسطينيون جزءاً من منظمة التحرير، فلماذا لا يكونون جزءاً منها حتى النهاية.

- خامساً: يفرق العالم بين نضال الفلسطينيين في إسرائيل وبين دور ونضال منظمة التحرير الفلسطينية، وهو يتعامل مع الفلسطينيين في إسرائيل على هذا الأساس، أنهم جزء من منظومة المواطنة الإسرائيلية، ونضالهم يتم في هذا الإطار، حتى عندما يسمع العالم موقف الفلسطينيين في إسرائيل من الموضوع الفلسطيني العام، وموقفهم من حل الدولة الفلسطينية في مناطق الـ ٦٧، فهم يسمعونهم كقوة سياسية إسرائيلية داخلية، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في هذا السياق، ويحترمون موقفهم ويطمحون إلى زيادة تأثيرهم عبر التواصل معهم، وقد تتغير هذه النظرة إذا انضوى الفلسطينيون في صفوف منظمة التحرير. وفي نفس المسار يتعامل العالم مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني، ما عدا الفلسطينيين في إسرائيل، حيث يعتبرون نضالهم ومطالبهم شأننا إسرائيلياً داخلياً، وهذا قد يضر بشرعية المنظمة في العالم، ويتساق مع دعاية إسرائيل أن المنظمة لا تزال تنظر إلى الوطن الفلسطيني كمشروع دولة يشمل مناطق الـ ٤٨.

السيناريو الثالث:

إقامة إطار جامع غير سياسي

نقصد بالإطار الجامع غير السياسي إقامة إطار مؤسسي تنظيمي تمثيلي لكل المجموعات الفلسطينية بحيث يكون بمثابة «كونغرس» فلسطيني عالمي تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية.

ينطلق سيناريو إقامة إطار جامع غير سياسي من وجود تعاون قائم بين المجموعتين الفلسطينيتين على طرفي الخط الأخضر، وبنية مؤسساتية ينمو عليها تعاون فردي وجماعي بين أبناء وبنات الشعب الفلسطيني على الصعد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأكاديمية والفنية. وتشكل هذه الأشكال من التعاون بنية تحتية مهمة للمشروع الوطني في نفي التقسيم الوظيفي والجغرافي الذي فرضه الاستعمار الاستيطاني على الفلسطينيين في فلسطين التاريخية. وتشكل هذه البنية المؤسساتية أرضية لسيناريو الإطار الجامع الفلسطيني الذي يمكن أن ينطلق من هذه البنية المؤسساتية كذلك، ويضم كل أبناء الشعب الفلسطيني.

يتمثل المشروع المؤسساتي في وجود الكثير من التواصل بين المجموعتين على مستوى الأرض والواقع و«البنية التحتية»، ويطمح المشروع المؤسساتي إلى بناء تصور لبناء اتحادات مشتركة للفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر تهدف إلى تنظيم العلاقة بينهما، ليس بين طرفين منفصلين وإنما بين شعب واحد يحافظ كل منه على إنجازاته التاريخية ومصالحه السياسية وفي نفس الوقت تعزيز التواصل من خلال التعاون المؤسساتي عبر بناء مؤسسات، اتحادات، نقابات مشتركة، ترمي هذه الاتحادات أن تشكل أداة لصهر تنقل الشركات من العمل المنفرد وغير المنظم إلى تأسيس أرضية تنظيمية في كل المجالات، تستعيد وحدة الشعب الفلسطيني على المستوى القاعدي، وتلغي التقسيمات الوظيفية التي فرضها الاستعمار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. إذا، تهدف هذه الاتحادات إلى تحقيق أهداف متعددة في المشروع الوطني الجامع، تبدأ بتنظيم الشركات الموجودة على أرض الواقع في إطار مأسسة وطنية مشتركة، وتنتهي بنفي التقسيم الوظيفي المفروض على الشعب الفلسطيني، والذي يمنع انصهاره في مشروع جامع. ينطلق المشروع المؤسساتي ليكون تعبيراً أولياً عن وحدة الشعب الفلسطيني في إطار المشروع الوطني عبر اتحادات يلتحم من خلالها طرفا الخط الأخضر.

يواجه تطوير المشروع المؤسساتي من واقعه الراهن إلى واقع تواصل مؤسساتي ووظيفي في حده الأقصى، العديد من التحديات التي قد تواجه مثل هذه الاتحادات والنقابات

والتعاونيات والشركات المشتركة ومنها:

١. التحدي القانوني: وذلك يتجلى في إيجاد الشخصية والصفة القانونية لهذه الاتحادات المشتركة من حيث تسجيلها، أهدافها، والعضوية فيها، وطرائق عملها ونشاطاتها.
٢. تحدي الخصوصية: فقد استطاعت الكولونيالية الاسرائيلية في الداخل وفي مناطق الـ٦٧ أن تخلق حالة الخصوصية لكل فئة من أبناء الشعب الفلسطيني، وقد تغلغت الخصوصية في تفكير، ووعي وسلوك المجموعات الفلسطينية بصورة تُثبت المشروع الكولونيالي وأهدافه، وتضع تحديا باسم الخصوصية على مستوى الشركات والاتحادات في البنى التحتية للشعب الفلسطيني.
٣. تحدي التجارب القائمة: تشكل الاتحادات المقترحة تحديا للتجارب القائمة في كل مجال تقريبا. ونقصد بالتجارب القائمة وجود مؤسسات وجمعيات واتحادات فاعلة بين المجموعتين الفلسطينيتين في مجالات الاقتصاد، التعليم، الثقافة، الصحة وغيرها. فهناك اتحادات قائمة (قديمة وجديدة) في مناطق الـ٤٨ ومناطق الـ٦٧ تعمل بشكل منعزل عن نظيرتها في كل منطقة. بحيث يتم التعامل مع تنظيم اتحادات مشتركة وكأنه نفي للاتحادات القائمة المعزولة التي بات لدى البعض منها امتداد دولي أكثر من امتدادها الفلسطيني. ففي النهاية فإن إقامة اتحادات مشتركة لا بد أن يتعامل مع الموجود، ويجد الصيغ المناسبة للاشتباك معه.
٤. التحدي السياسي: يعتبر التحدي السياسي من التحديات المهمة في المشروع المقترح، وذلك بسبب تباين المشاريع السياسية الفلسطينية حول تصور المشروع السياسي الفلسطيني وما يمكن أن ينبثق عنه من شركات تنسجم أو تتناقض مع بعضها. فهناك مشاريع سياسية في الداخل وفي الضفة الغربية ترى بحالة التمييز بين فلسطينيي الداخل ومناطق الـ٦٧ لبنة مهمة من تصورها السياسي، بحيث يتجلى عندها الشراكة في التوافق على المشروع السياسي الكبير، أي إقامة دولة فلسطينية في مناطق الـ٦٧. ويمكن أن ترى في هذه الاتحادات أو جزءا منها ما يتناقض مع تصورها السياسي، دون أن تقوم بالفصل بين

المشروع السياسي الذي تتبناه والمشروع الوطني للشعب الفلسطيني في تعزيز لحمته الوطنية وإعادة بناء الشعب الفلسطيني بدون علاقة مع سؤال الدولة أو السؤال السياسي.

ينطلق سيناريو الإطار الجامع الفلسطيني من ضرورة إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية في جانبها التنظيمي من خلال إقامة إطار جامع فلسطيني، ويعتبر هذا السيناريو تطويراً للمشهد التنظيمي والمؤسسي الحالي للحركة الوطنية الفلسطينية. ويتم بلورة وبناء الإطار الفلسطيني عبر إدماج الفلسطينيين في إسرائيل كجزء عضوي في هذا الإطار، وليس كجزء يلتحق به، كما هو حال السيناريو الثاني، الذي يترجم في تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في منظمة التحرير، وإنما يكون الفلسطينيون في إسرائيل كبنوة مؤسسة في الإطار الفلسطيني الجامع مثل سائر مجموعات الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده. ينطلق هذا السيناريو من الاعتبارات التالية:

- أولاً: أنه منذ اتفاقيات أوسلو، باتت منظمة التحرير بحاجة إلى حد كبير لتعزيز صفتها التمثيلية للقوى السياسية في الشتات وجزء من القوى السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة علاوة على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، بحيث يشكل الإطار الجامع الفلسطيني إطاراً مؤسسياً جامعاً للفلسطينيين آخذاً بعين الاعتبار تباين مشاريعهم السياسية ومحافظاً على المشروع الوطني، بناء عليه فإن منظمة التحرير تقوم بالإعلان عن إنشاء الإطار الجامع الفلسطيني ليكون الرابط والبنية التحتية المؤسسية لكل المشاريع السياسية الفلسطينية التي تنطلق جميعها من أرضية المشروع الوطني الفلسطيني.

- ثانياً: منظمة التحرير الفلسطينية غير قادرة على تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل نظراً للسياق التاريخي الذي تأسست عليه، والدور الذي لعبته في الحركة الوطنية الفلسطينية وفي صراعها مع إسرائيل، وفي ترسيم حدود تمثيلها الذي لا يقبل التوسيع بعد تجربتها التاريخية، لذلك فإن إقامة الإطار الجامع الفلسطيني يشكل إعادة إنتاج مؤسسة فلسطينية جامعة تحت رعاية منظمة التحرير يمكن من خلالها

استيعاب الفلسطينيين في إسرائيل، دون تحمل الثمن السياسي في تمثيلهم المباشر في منظمة التحرير.

- ثالثا: غياب المجموعة الفلسطينية في إسرائيل عن المفاصل الأساسية في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن مسافة معينة كانت قائمة بينهما منذ البداية وحتى في أوج صعود منظمة التحرير. ثمة أسباب تاريخية لهذا الواقع، ومنها تجريم أي ناشط فلسطيني في إسرائيل ينتمي إلى أي فصيل منضو في صفوف منظمة التحرير، علاوة على تصور المنظمة منذ السبعينات عندما «اكتشفت» الفلسطينيين في إسرائيل، باعتبارهم قوة سياسية داعمة للمشروع الفلسطيني في إسرائيل، وهذا التعامل لا يزال قائما حتى الآن في تعامل الكثير من أطراف الحركة الوطنية مع دور الفلسطينيين في إسرائيل. لقد أصبح للفلسطينيين في الداخل دور في السياسة الفلسطينية وفي المشروع الوطني، وخاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، ويشكل الإطار الجامع المقترح بالنسبة لهم ولسائر أجزاء الشعب الفلسطيني اطارا مؤسساتيا جامعا.

- رابعا: يشكل تشكيل الإطار الجامع رافعة جديدة للشعب الفلسطيني ووحدته ومشروعه الوطني، وقطيعة عن العبء التاريخي الذي حملته مؤسسات الحركة الوطنية من صراعات سياسية وفصائلية، حيث يكون فيه تمثيل الفلسطينيين أمرا طبيعيا، علاوة أن الإطار الجامع الفلسطيني يشكل انطلاقة جديدة يعيد من خلالها صياغة المصالح السياسية للجماعات الفلسطينية المختلفة، ويأخذ بعين الاعتبار مشاريعها السياسية، وهو بذلك يعيد إنتاج وحدة الشعب الفلسطيني بناء على تفهم اختلاف المصالح، على قاعدة الإجماع على مشروع وطني من جهة، وعلى تكامل مصالح كافة المكونات وان اختلفت من جهة أخرى.

- خامسا: يشكل الإطار الجامع فرصة للفلسطينيين في إسرائيل ومنفذا للتعبير عن مصالحهم في مؤتمر يمثل كل أبناء الشعب الفلسطيني وحركاته السياسية ومركباته الاجتماعية، ويمكن أن يكونوا جزءا جوهريا في تشكيله وبنائه ومأسسة توجهاته بسبب التجربة التي اكتسبوها في عملهم السياسي، وهو

فرصة تعيد لهم الاعتبار على مستوى الحركة الوطنية الفلسطينية، وتفتح أمامهم المجال لتمثيلهم في مؤسسة الحركة الوطنية الجديدة، كما أنه يمكن تسويق فكرة الإطار الجامع الفلسطيني كمؤسسة جمعية لكل الشعب الفلسطيني بشكل أفضل وأنجع مقارنة مع تسويق فكرة تمثيل الفلسطينيين في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، رغم أن الأخيرة ستكون راعية وداعمة ودافعة لإقامة الإطار الجامع الفلسطيني.

في المقابل يحمل هذا السيناريو العديد من المحاذير، ويمكن الإشارة إلى المحاذير التالية:

- أولاً: بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، فإن تشكيل الإطار الجامع للشعب الفلسطيني لن يكون مختلفاً عن محاذير التمثيل في منظمة التحرير الفلسطينية، فهو سيضم مركبات منظمة التحرير الفلسطينية التقليدية إضافة إلى مركبات جديدة مثل التيار الإسلامي الفلسطيني، وهذا سيشكل عبئاً سياسياً على الفلسطينيين داخل إسرائيل وعلى منجزاتهم السياسية التي حصلوا عليها في العقود الماضية.
- ثانياً: قد لا تحظى فكرة الإطار الجامع الفلسطيني بإجماع في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وقد تكون فكرة التمثيل في الإطار الجامع الفلسطيني سبباً آخر في تشطي السياسة الفلسطينية الداخلية في مناطق الـ ٤٨.
- ثالثاً: بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل فإن إقامة إطار جامع فلسطيني جديد يجمع كل أبناء الشعب الفلسطيني، يحمل في طياته مخاطر فقدان الإنجازات الدولية المتراكمة التي حصلت عليها منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها وحتى الآن، وذلك على الرغم من بقاء المنظمة ورعايتها للإطار الجامع المقترح، علاوة على الخلافات التي قد تحدث بين توجهات الإطار الجامع وتوجهات المنظمة.
- رابعاً: بالنسبة لإسرائيل فإن تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في الإطار الجامع مثله مثل الحديث عن تمثيلهم في منظمة التحرير، وهذا يحمل في طياته المخاطر الذي ذكرت في سياق الحديث عن تحديات تمثيلهم في منظمة التحرير الفلسطينية.

السياق الفلسطيني لسيناريو الإطار الجامع الفلسطيني: يعتبر السياق الفلسطيني الحالي، الذي يتميز بواقع التجزئة الجغرافي والسياسي فرصة مواتية لإعادة توحيد الشعب الفلسطيني من خلال إقامة الإطار الجامع الفلسطيني. فالواقع الفلسطيني ورغم واقع التجزئة التي فرضتها إسرائيل عبر مشروعاتها الاستيطانية الاستعمارية، استطاع أن يتخطى هذا الواقع على الأرض من خلال وحدة الوعي بالهوية والوطن والالتزام للمشروع الوطني، كما استطاع الفلسطينيون رغم واقع التجزئة أن يؤسسوا لبنية أساسية جزء منها بنية مؤسساتية من أشكال التعاون على جميع المستويات الثقافية، الاقتصادية، الفنية، الأكاديمية والأهلية، ما يجعل السياق الفلسطيني موات للارتقاء بوحدة الشعب الفلسطيني من وحدة الوعي، التي تطلبت الكثير من التضحيات والنضالات من أجل الوصول إليها سواء من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر أو الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات، إلى مشروع مؤسساتي-الإطار الجامع الفلسطيني- يرقى بوحدة الشعب الفلسطيني على مستوى الوعي إلى وحدته على الأرض من خلال المشروع الوطني الفلسطيني وتكامل مشاركته السياسية.

السياق الإسرائيلي لسيناريو الإطار الجامع الفلسطيني: ينحو المشروع السياسي الإسرائيلي الذي يقوده اليمين الديني والاستيطاني والمتطرف في إسرائيل، إلى إنهاء وحسم القضية الفلسطينية، عبر تعميق تجزئة الشعب الفلسطيني من جهة، والميل إلى توحيد أدواته الاستعمارية نحوهم من جهة أخرى. فالمشروع الإسرائيلي يفرض على الفلسطينيين بسبب وحدة مشروعهم، وحدتهم على مستوى الوعي رغم اختلاف مشاريعهم السياسية، ويوحد هدفهم المبدئي في حق تقرير المصير لكل المجموعات الفلسطينية التي تنتمي للشعب الفلسطيني، لذلك فإن إقامة الإطار الجامع الوطني الفلسطيني، هو جزء من النضال ضد المشروع السياسي الإسرائيلي، عبر تكامل وتنسيق المشاريع السياسية المختلفة، والتأكيد على المشروع الوطني الفلسطيني.

السياق الدولي للإطار الجامع الفلسطيني: تلعب التحولات الدولية على الساحة الدولية توقيتاً مواتياً لإقامة الإطار الجامع الفلسطيني، فقد تحول السياق الدولي إلى ساحة مهمة في العمل السياسي للفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، فإلى جانب محاولات تدويل الحل

وبدرجة أقل تدويل الصراع، تراهن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على الساحة الدولية للوصول إلى الدولة الفلسطينية عبر العمل من أجل الحصول على اعترافات من دول العالم بالدولة الفلسطينية، وزيادة وتعزيز التمثيل الفلسطيني في المؤسسات الدولية، وإصدار قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات المختلفة التابعة للأمم المتحدة تتعلق بتعزيز الاعتراف وانهاء الاحتلال. وتحولت الساحة الدولية إلى تحد كبير بالنسبة لإسرائيل، حيث ترفض الأخيرة تدويل الحل، وبالتأكيد تدويل الصراع، وتعمل على إفشال كل محاولة من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تدويل الحل وفرض قرارات دولية على إسرائيل، وفي هذا السياق تراهن إسرائيل على أن التحولات الدولية الأخيرة التي أشرنا إليها سابقا سوف تعيق الاستراتيجية الفلسطينية نحو تدويل الحل، حيث أن الظروف واللاعبين الذي ساهموا في بلورة المسار نحو تدويل الحل سوف يتغيرون، مما يؤدي إلى إضعاف الاستراتيجية الفلسطينية من جهة، وعزل الفلسطينيين على الساحة الدولية من جهة ثانية، وتبني التوجه الإسرائيلي للحل وآلياته من جهة ثالثة، وتراهن إسرائيل أن التحولات السياسية الأخيرة التي أتينا على ذكرها في الفقرات السابقة سوف تساعدها على تحقيق هذه الأهداف.

على مستوى الفلسطينيين في إسرائيل، فقد ارتفع شأن تدويل أوضاعهم في إسرائيل منذ عقود دون أن يعقب ذلك استراتيجية عمل سياسية واضحة، أو أدوات ذات طابع جماعي، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الحقوقية منها، تلعب الدور الأكبر على الساحة الدولية أمام الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الطابع الحقوقي، ومع ذلك فإن الجهود التي تقوم بها هذه المؤسسات لا تتم في إطار استراتيجية عمل سياسية لتدويل قضية الفلسطينيين في إسرائيل. في العامين الماضيين تطور أداء الفلسطينيين في إسرائيل في الساحة الفلسطينية، فبعد تشكيل القائمة المشتركة وانتخاب رئيس للجنة المتابعة لأول مرة عبر انتخابات داخلية وليس توافقا بين مركبات «المتابعة»، تحسن الأداء السياسي الجماعي على المستوى الدولي وتمثل ذلك في تنظيم يوم التضامن العالمي من الفلسطينيين في إسرائيل والذي يعقد كل عام في كانون الثاني، وتم تنظيمه للسنة الثانية على التوالي، وتحسين التواصل

مع المؤسسات الدولية والدول الأجنبية بعد إقامة القائمة المشتركة التي ينظر لها السفراء الأجانب والمؤسسات الدولية كممثلة لقضايا الجماهير الفلسطينية في إسرائيل، وعبر الزيارات والجولات الدبلوماسية التي يقوم بها أعضاء الكنيست العرب في العالم، ويطرحون فيها قضايا الفلسطينيين في إسرائيل، ولكن أيضا موضوع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في المجمل يمكن تلخيص السياق الدولي بالقول إن مكانة الفلسطينيين في إسرائيل والقضية الفلسطينية ارتفع شأنهما في الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، رغم اختلاف الأسباب وراء ذلك في كلا الحالتين، ففي سياق الفلسطينيين في إسرائيل مثلا، ارتفع شأن مكانتهم على المستوى الدولي بسبب نشاط مؤسسات المجتمع المدني، والنشر الأكاديمي، والنشاط الثقافي والعلمي، والتواصل السياسي الطويل مع المؤسسات الدولية، وتشكيل القائمة المشتركة التي أظهرت مكمون القوة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل وإمكانية تأثيرهم على المشهد الإسرائيلي، ولكن لا بد من ذكر سبب آخر مهم، وهو التحريض المتواصل الذي يمارسه اليمين الجديد في إسرائيل على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والذي ساهم في اهتمام العالم بقضاياهم والعمل على تقديم العون والدعم لهم.

خاتمة

عرض التقرير الحالي ملخص النقاشات والخلاصات التي توصلت لها المجموعة، والتي تم خلالها عرض ثلاثة سيناريوهات للخروج من مأزق الحالة الفلسطينية. ويؤكد التقرير أنه بغض النظر عن الخيار الذي يمكن تبنيه، لم يعد ممكنا عدم إعادة تعريف ورسم العلاقة بين شطري الخط الأخضر للأسباب التي ذكرت، وأنه حان الوقت لطرح هذه المسألة بشكل علني وصریح ومنهجي والتعامل مع المسألة بكل جوانبها، وهذا ما حاولت المجموعة فعله. وهنا قد نقول إن الغالبية في المجموعة ترى في السيناريو الثالث فرصة حقيقية وتدعو صناع القرار والنخب والرأي العام لوضعه على طاولة البحث والنقاش في المجال العمومي الفلسطيني.

في هذا السياق-أي سياق انعدام التشبيك المؤسسي المتواصل والمستدام- أشارت النقاشات التي خاضتها المجموعة إلى وجود عدة خيارات ممكنة لمأسسة العلاقات لكل منها نقاط قوتها وضعفها كان من بينها خيار انضمام فلسطيني الداخل الى منظمة التحرير، وذلك إلى جانب باقي أبناء الشعب الفلسطيني، غير أن هذا الخيار كما أشار أغلبية المشاركين في ورشات النقاش غير مجذب بل ممكن ان يحمل في طياته بذور إضعاف مكانة الفلسطينيين خاصة في الداخل. ثانيا، خيار تعزيز الوضع القائم من حيث التنسيق المتبادل مع السعي إلى مأسسته. أما الخيار الثالث هو خلق جسم ممأسس جامع جديد يتم إقراره وإنشاؤه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية كالمثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ليتكامل مع دور المنظمة كونها صانع القرار الوطني السياسي. الجسم المقترح يشكل إطارا وطنيا جامعاً وغير سياسي، وهو أحد الخيارات التي خاضت بها المجموعة مطولاً.

جدول (١) تلخيص السيناريوهات المختلفة

| الإطار الجامع الفلسطيني | الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية | الوضع القائم المحسن | نقاط القوة |
|---|--|--|-------------------|
| <p>١. يشكل هذا السيناريو تجاوزا لمحاذير السيناريوهات الأولى والثاني، فهو يشكل إطارا جامعاً لكل الفلسطينيين دون تهديد مصالحهم السياسية.</p> <p>٢. يشكل هذا الإطار إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني بعد تراجع حساب المشاريع السياسية المختلفة للمجموعات الفلسطينية.</p> <p>٣. يزيد من قوة التنسيق بين المجموعات الفلسطينية في المشروع الوطني ويعزز العلاقات بينها ويرسخ مساحات التعاون ويعززها.</p> <p>٤. يحفظ هذا السيناريو مكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية وفي نفس الوقت يزيد من تمثيلية المجموعات الفلسطينية في المشروع الوطني.</p> <p>٥. يحمل هذا السيناريو فرصة لتعزيز التعاون المؤسسي بين المجموعات الفلسطينية في كافة المجالات: الثقافية، الاقتصادية والعلمية وغيرها.</p> | <p>١. ترجمة القوة النوعية التي يمثلها الفلسطينيون في إسرائيل بشكل مناسب في قرارات منظمة التحرير الفلسطينية.</p> <p>٢. طرح مصالح الفلسطينيين في إسرائيل كجزء مُأسس في عمل منظمة التحرير الفلسطينية.</p> <p>٣. تحويل منظمة التحرير إلى ممثل حقيقي لكل الشعب الفلسطيني بدون استثناء.</p> <p>٤. مشاركة كافة المجموعات الفلسطينية في اتخاذ القرار الوطني فيما يتعلق بمصالح الشعب الفلسطيني.</p> | <p>١. الحفاظ على إنجازات كل مجموعة فلسطينية.</p> <p>٢. الحفاظ على وحدة المشروع الوطني مع تباين المصالح السياسية.</p> <p>٣. تم تحقيق الكثير من الإنجازات السياسية والوطنية في ظل السيناريو القائم</p> <p>٤. يمكن تعزيز نقاط القوة وتحديد نقاط الضعف وتجاوزها مع بذل المزيد من الجهود في إطار هذا السيناريو.</p> | <p>نقاط القوة</p> |

| | | | |
|---|--|--|-------------------|
| <p>١. خطورة نقل الصراعات السياسية والحساسيات الإقليمية إلى داخل الإطار.</p> <p>٢. اتهام الفلسطينيين في إسرائيل من قبل إسرائيل بأنهم يحملون هويات سياسية ومشاريع سياسية مزدوجة</p> <p>٣. اعتبار الإطار الجامع بديلا لمنظمة التحرير</p> | <p>١. تحمل مشاركة الفلسطينيين في إسرائيل في منظمة التحرير خطورة كبيرة على الإنجازات السياسية التي تم تحقيقها وخاصة في السياق الإسرائيلي الراهن الذي يرى في المواطنين الفلسطينيين عدوا. ويحاول تطيرهم على هذا الأساس لنزع الإنجازات السياسية والمدنية التي تم تحقيقها في العقود الماضية.</p> <p>٢. تعمل منظمة التحرير ضمن قواعد عمل سياسية مختلفة في الكثير من الأحيان عن القواعد التي يلعب من خلالها الفلسطينيون في إسرائيل، وذلك كون المنظمة تحمل مشروع تحرر وطني يهدف إلى بناء دولة فلسطينية كتجسيد لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.</p> <p>٣. وجود تباين في وجهات النظر والتصورات في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل حول تمثيلهم بشكل عضوي في منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على وحدة نضالهم في إسرائيل.</p> | <p>١. غياب إطار مؤسسي جامع يعمل على تعزيز التكامل بين المصالح الفلسطينية المتباينة للمجموعات الفلسطينية.</p> <p>٢. محدودية هذا السيناريو في كسر حالة الجمود السياسية التي وصلت لها المشاريع السياسية المختلفة للشعب الفلسطيني.</p> <p>٣. القبول بالأمر الواقع يشكل قبولا ضمنيا بالواقع الذي تراتح له إسرائيل في تعاملها مع المجموعات المختلفة للشعب الفلسطيني.</p> | <p>نقاط الضعف</p> |
|---|--|--|-------------------|

